البروفيسور عمّار بوضياف

الوجيز في القانون الإداريّ

الجزء الثالث

القرار الإداريّ



الطّبعة الخامسة

دار الإمة للنشر والتوزيع
Editions LAIMA

فهرس الموضوعات

كلمـــــة الناشـــــر 5

مقدمـــــــــة 7

المبحـــــث الأول: أهميـــة القـــرار الإداري 10

أولا: إن القرار الإداري يتخذ بالإرادة المنفردة ودون إرادة أو مشاركة من المخاطب أو المخاطبين بالقرار 10

ثانيا: إن القرار الإداري مظهر من مظاهر ممارسة أعمال السلطة العامة 10

أمثلة عملية من النصوص الرسمية 12

ثالثا: القرار الإداري محور وأساس الرقابة القضائية على أعمال الإدارة..... 13

رابعا: اختصاص جهات القضاء الإداري يتحدد اعتبارا لطبيعة الجهة المصدرة للقرار الإداري..... 16

1-مرحلة قانون الإجراءات المدنية الأول لسنة 1966 وتكريس المعيار العضوي..... 16

2-مرحلة تعديل قانون الإجراءات المدنية لسنة 1990 وتوزيع مختلف لقواعد الاختصاص 17

3-مرحلة إنشاء مجلس الدولة والمحاكم الإدارية ومحكمة التنازع (1998) 19

4-مرحلة التعديل الدستوري لسنة 2020 ودسترة المحاكم الإدارية للاستئناف (2020) 20

خامسا: القرار الإداري غير قابل للتقنين (القاعدة العامة) 27

الاستثناء الوارد على القاعدة وتطبيقات عملية 27

1-بالإمكان إلزام الإداري الأول والأسمى بقيود دستورية حين ممارسة إجراءات ضبطية 27

أ-إقرار حالة الطوارئ أو الحصار 28

ب-إقرار الحالة الاستثنائية 28

ج-إقرار التعبئة العامة 30

د-إعلان الحرب..... 31

2-بالإمكان اصدار قانون يحكم الأعمال العقدية للإدارة..... 32

3-بالإمكان إلزام الإدارة ببنود إدارية في مجال الصفقات..... 32

4-بالإمكان اصدار قانون يحكم بعض سلطات الإدارة..... 33

5-بالإمكان اصدار قانون للمالية أو قانون تسوية الميزانية 33

6-بالإمكان اصدار قانون يحكم الجماعات المحلية (الولاية- البلدية)..... 33

7-بالإمكان اصدار قانون يحكم التقسيم الإقليمي للبلاد..... 34

8-بالإمكان اصدار قانون يحكم أعوان الدولة (قانون الوظيفة العمومية) 34

9-بالإمكان اصدار قانون يحكم المحاسبة والتسيير المالي للإدارة 34

10-بالإمكان اصدار قانون يحكم منازعات العمل وممارسة حق الإضراب..... 34

11-بالإمكان اصدار قانون يحكم الأعياد الرسمية 35

12-بالإمكان اصدار قانون يحكم التقاعد 35

13-بالإمكان اصدار قانون يحكم شروط منح العقار التابع لأملاك الدولة لاعتبارات اقتصادية 35

14-بالإمكان تحديد صلاحيات الوزير وتنظيم الإدارة المركزية بموجب مراسيم تنفيذية نذكر بعض الأمثلة 35

سادسا: القرار الإداري الوسائل القانونية استعمالا من جانب الإدارة..... 37

سابعا: القرار الإداري يتمتع بالطابع التنفيذي..... 38

ثامنا: لنظرية القرار الإداري صلة بغيرها من نظريات القانون الإداري..... 39
أمثلة تطبيقية..... 39
أ- نظرية الضبط الإداري (الضبط وسيلته القرار الإداري)..... 40
ب- سلطة نزع الملكية للمنفعة العامة (عملية النزع مرتبطة بمجموعة قرارات إدارية) . 40
ت-نظرية المرافق العامة (القرار الإداري وسيلة أساسية للمرافق العامة)..... 41
ث-نظرية العقد الإداري (اقتران الصفقة العمومية بالقرار الإداري)..... 41
ج-نظرية الوظيف العامة أو الموظف العام (مسار الموظف العام يرتبط بمجموعة قرارات إدارية)..... 42
تاسعا: القرار الإداري يتسبب في نشوء علاقة بين المواطن والإدارة..... 42
عاشرا: الجريدة الرسمية معظم أعدادها تتضمن قرارات إدارية..... 43
المبحـــث الثانـــي: تعريـــف القـــرار الإداري 44
تعريف القرار لغة..... 44
تعريف القرار الإداري اصطلاحا..... 45
أ-محاولات الفقه الغربي..... 45
محاولات الفقه العربي..... 46
محاولة القضاء المصري لتعريف القرار الإداري 47
اجتهاد القضاء الإداري في الجزائر..... 48
تطور وسائل الاتصال وظهور ما يسمى بالقرار الإداري الالكتروني..... 49
المبحـــث الثالـــث: خصائـــص القـــرار الإداري..... 50
المطلـــب الأول: القـــرار الإداري تعبيـــر إرادي..... 50
1-القرار الإيجابي والصريح 51

2- القرار السلبي 52
شروط القرار السلبي..... 53
بعض تطبيقات القرار السلبي في القانون الجزائري 54
القرار السلبي له خصائص متميزة أخرى..... 56
أ-كونه يتصف بالاستمرارية 56
ب-كونه غير قابل للشهر بطبيعته 56
ت-كونه غير خاضع للتسبيب 56
3- القرار الضمني..... 56
نماذج من القرار الضمني في القانون الجزائري 57
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري..... 58
المطلـب الثاني: القـرار الإداري صادر عن جهـة إداريـة من حيث الأصل 59
الفـــرع الأول: التمييـز بيـن العمـل الإداري والعمـل التشريعي..... 60
أولا: أهمية التمييز بين العمل الإداري والعمل التشريعي..... 60
1- من حيث الخضوع للرقابة القضائية 61
أ-أحكام دستور 2020..... 61
ب-أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية 61
2- من حيث المرتبة في هرم النصوص القانونية 63
3- من حيث الجهة مصدر العمل (مصدر العمل إما التشريعي أو الإداري)..... 64
4-من حيث الإجراءات 65
-العمل التشريعي محكوم ومنظم كأصل عام في الدستور..... 65
تطبيقات دستورية (دستور 2020)..... 65

أ-التحديد الدستوري للهيكل القائم بالعمل التشريعي ووجوب تفرغ عضو البرلمان 65
تأسيس ذلك 66
ت-العهدة البرلمانية محددة في الدستور دل على ذلك 66
ث-أحكام أخرى تضمنها القانون العضوي تحكم أعضاء البرلمان في المجالات المحددة أدناه 67
ج-بداية الفترة التشريعية محددة في الدستور 67
ح-دورة البرلمان محددة في الدستور 68
خ-مجال التشريع بنوعيه محدد في الدستور (القوانين العضوية والقوانين) 68
د-خارج إطار التشريع رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنظيمية 71
ذ-رئيس الجمهورية يصدر تشريعات في حالات محددة في الدستور 73
ر-المبادرة التشريعية محددة في الدستور 77
ز-ايداع مشاريع القوانين على مستى غرفتي البرلمان محددة في الدستور 77
س-ضبط المبادرة التشريعية في المجال المالي دستوريا 78
ش-اطار وكيفية تسوية لخلاف بين الغرفتين محدد في الدستور 78
ص-اصدار القوانين اختصاص منوط دستوريا برئيس الجمهورية 79
ض-قد يطلب رئيس الجمهورية قراءة ثانية 80
ط-قد يمارس رئيس الجمهورية سلطة حل المجلس الشعبي الوطني 80
ظ- النص التشريعي يخضع دائما للنشر خلافا للقرار الإداري الفردي يبلغ 81
ع - النص التشريعي يفرض تضافر جهود عديد المؤسسات الدستورية 81
غ- النص التشريعي قواعده عامة ومجردة 82
ثانيا: معايير التمييز بين العمل التشريعي والعمل الإداري 82

1- المعيار الشكلي 83
2- المعيار الموضوعي أو المادي 86
موقف القضاء المقارن (مصر وفرنسا) 87
موقف القضاء الإداري الجزائري 88
1-قضية شركة سامباك 88
اعتماد المعيار العضوي واستبعاد المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري 90
مجلس الدولة أقر استبعاد الأعمال الدستورية من نطاق اختصاصه 92
الفرع الثاني: التميز بين العمل الإداري والعمل القضائي 93
أولا: أهمية التميز بين العمل الإداري والعمل القضائي 93
1-من حيث طرق الطعن 93
2-من حيث طبيعة الجهة التي تتولى مراقبة العمل 93
3-من حيث الإجراءات 94
4-من حيث وجود أو عدم وجود نزاع 95
5-من حيث الاستقلالية والتبعية 96
6-من حيث قواعد وأحكام المسؤولية 96
ثانيا: معايير التميز بين العمل الإداري والعمل القضائي 96
1-المعيار الشكلي 97
2-المعيار الموضوعي 98
الفرع الثالث: القرار الإداري قد يصدر عن جهة غير إدارية 99
أولا: القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية والجهوية 100
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري بصدد المنظمات المهنية 102

ثانيا: القرارات الصادرة عن البرلمان خارج الوظيفة التشريعية 104
تطبيقات القضاء الإداري في الجزائر 104
ثالثا: القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء باعتباره هيئة تأديبية 105
تطبيقات القضاء الإداري في الجزائر 105
رابعا: استبعاد المؤسسات العمومية الاقتصادية من دائرة القرار الإداري 106
تطبيقات القضاء الإداري في الجزائر 106
الاجتهاد القضائي لمحكمة التنازع وتكريس المعيار العضوي 108
المطلب الثالث: القرار الإداري يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة 109
السلطة التقديرية والسلطة المقيدة للإدارة 111
أ-السلطة التقديرية 111
السلطة المقيدة للإدارة 115
الأعمال الإدارية المركبة أو المختلطة (اجتمعت فيها السلطة المقيدة مع التقديرية) 118
المطلب الرابع: القرار الإداري يحدث آثارا قانونية 119
المبحث الرابع: أنواع القرارات الإدارية 123
المطلب الأول: تقسيم القرارات من حيث وسيلة التعبير 124
1-القرار الصريح 124
2-القرار السلبي 125
3- القرار الضمني 125
أهمية تقسيم القرارات إلى صريحة وسلبية وضمنية 127
المطلب الثاني: تقسيم القرارات من حيث التكوين 127
1-القرارات البسيطة 127

2-القرارات المركبة 127
أهمية التمييز بين القرارات البسيطة والقرارات المركبة 128
1-من حيث الإجراءات 128
2-من حيث سرعة ظهور القرار 128
3-من حيث حرية الإدارة 128
4-من حيث القابلية للطعن (سبب تاريخي) 129
المطلب الثالث: تقسيم القرارات من حيث التأثير على المراكز القانونية 129
1-القرارات المنشئة 129
2-القرارات الكاشفة 129
أهمية تقسيم القرارات إلى منشئة وكاشفة 130
المطلب الرابع: تقسيم القرارات الإدارية من حيث الخضوع لرقابة القضاء 130
1-القرارات التي تخضع لرقابة القضاء (القاعدة العامة) 131
2-القرارات التي لا تخضع لرقابة القضاء (أعمال السيادة) 131
أ-أساس نظرية أعمال السيادة 132
ب-معيار أعمال السيادة 133
1-معيار الباعث السياسي 133
2-معيار طبيعة العمل أو موضوعه 134
موقف القانون الجزائري من نظرية أعمال السيادة 137
موقف القضاء الإداري الجزائري 137
المطلب الخامس: تقسيم القرارات الإدارية من حيث المخاطبين بها 139
1- القرارات الفردية 139

2-القرارات التنظيمية (عرض حالات تطبيقية) 140
أهمية تقسيم القرارات إلى فردية وتنظيمية..... 142
1-من حيث الحجية 143
مثال من الجريدة الرسمية..... 143
2-من حيث طرق الطعن وإجراءاته 143
المستجد في دستور 2020..... 143
3-من حيث مجال التطبيق أو المخاطب بالقرار..... 144
4-من حيث سلطة التعديل 144
5-من حيث وسيلة العلم 144
أنواع التنظيمات أو اللوائح..... 145
1-اللوائح التنفيذية..... 145
2-اللوائح التنظيمية..... 145
3-لوائح الضبط 146
4-لوائح الضرورة عرض حالات تطبيقية من دستور 2020)..... 147
5-اللوائح التفويضية (عرض حالات تطبيقية)..... 149
أ-الدستور كمصدر لقواعد التفويض..... 149
ب- التنظيم كمصدر لقواعد التفويض 150
المطلب السادس: تقسيم القرارات من حيث الجهة المصدرة 151
أولا: القرارات الصادرة عن السلطة المركزية 152
1-قرارات صادرة عن رئيس الجمهورية في شكل مراسيم رئاسية 152
أ-المراسيم الرئاسية التنظيمية 152

أمثلة مما نشر في الجريدة الرسمية..... 152
ب-المراسيم الرئاسية الفردية..... 153
أمثلة مما نشر في الجريدة الرسمية..... 154
2-القرارات الصادرة عن الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحال (المراسيم التنفيذية) 154
أ-مراسم تنفيذية تنظيمية (ذات طابع تنظيمي)..... 155
أمثلة من الجريدة الرسمية..... 155
ب-المراسيم التنفيذية الفردية..... 157
أمثلة من الجريدة الرسمية..... 158
3-القرارات الوزارية..... 158
أ-القرارات الوزارية المشتركة 158
1-القرارات الوزارية المشتركة ذات الطابع التنظيمي..... 158
مثال من الجريدة الرسمية..... 159
2-القرارات الوزارية المشتركة ذات الطابع الفردي 159
مثال من النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 159
ب-القرارات الوزارية أحادية الطرف أو الجانب 160
أ-القرارات الوزارية ذات الطابع التنظيمي 160
مثال من الجريدة الرسمية..... 160
ب-القرارات الوزارية ذات الطابع الفردي 161
مثال من النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 161
ثانيا: القرارات الصادرة عن السلطة المحلية 161

أ-القرارات الصادرة عن الولاة..... 161
ب-القرارات الصادرة عن رؤساء المجالس الشعبية البلدية..... 162
ثالثا: قرارات الأجهزة الإدارية المستقلة والمصالح الإدارية الخارجية..... 163
أهمية تقسيم القرارات من حيث الجهة المصدرة..... 163
1-حيث القوة والدرجة في هرم النصوص..... 163
2-من حيث الجهة القضائية المختصة في حالة الطعن القضائي 164
المبحث الخامس: أركان القرار الإداري..... 165
المطلب الأول: الاختصاص..... 166
مصادر قواعد الاختصاص 168
التطبيقات العملية لقواعد الاختصاص في الجزائر 168
أولا: قواعد الاختصاص محددة بنص الدستور 168
1-اختصاص رئيس الجمهورية 168
أولا: سلطة التعيين وانهاء المهام والتفويض..... 169
مثال من دستور 2020..... 169
ثانيا: السلطة التنظيمية..... 171
مفهوم التنظيم في قضاء المحكمة الدستورية..... 171
مجال التشريع محدد في الدستور 172
السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية قد تصدر تشريعات في شكل أوامر 173
الفرق بين التشريع والتنظيم..... 174
1- من حيث الجهة المصدرة للنص (المعيار العضوي)..... 174
2- من حيث الموضوع..... 175

3- من حيث الشكل..... 175
ثالثا: سلطة المحافظة على أمن الدولة وسلامتها..... 175
أ-إبراز جهود الدولة في الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات العلاقة بمسالة الحقوق والحريات 175
ب- تطور منظومة الحقوق والحريات في دستور 2020 179
القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار الحالات الاستثنائية بجميع صورها 187
أولا: القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار حالة الطوارئ أو الحصار() .. 189
القيود الموضوعية 194
القيود الشكلية..... 198
ثانيا: القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار الحالة الاستثنائية() 202
القيود الموضوعية 203
القيود الشكلية..... 204
الآثار القانونية لإقرار الحالة الاستثنائية..... 205
ثالثا: القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار حالة التعبئة العامة()..... 205
رابعا: القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار حالة الحرب..... 207
القيود الموضوعية 209
القيود الشكلية..... 209
الأثار القانونية لحالة الحرب 210
2-اختصاص الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحال (مصدره الدستور) ... 212
سلطات وصلاحيات الوزير الأول أو رئيس الحكومة..... 214
أولا: توجيه وتنسيق ومراقبة عمل الحكومة..... 215

ثانيا: سلطة الوزير الأول أو رئيس الحكومة في تخويل أعضاء الحكومة بتفويض الإمضاء 216
ثالثا: توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية 216
رابعا: تطبيق القوانين والتنظيمات 218
خامسا: رئاسة مجلس الحكومة 218
سادسا: توقيع المراسيم التنفيذية 219
سابعا: يعين في الوظائف المدنية للدولة التي لا تندرج ضمن سلطة التعيين لرئيس الجمهورية أو تلك التي يفوضها له هذا الأخير. 220
ثامنا: السهر على حسن سيرة الإدارة العامة 220
3-اختصاص الوزير مستمد أساسا من التنظيم وقد يستمد من التشريع 221
أمثلة عن صلاحيات بعض الوزراء لسنة 2023 221
أ-السلطة التنظيمية 222
ب-السلطة السلمية 222
ج-سلطة الوصاية 223
4-اختصاص بعض الإداريين محدد في التشريع 224
صور الاختصاص 224
أولا: الاختصاص التقديري والاختصاص المقيد (السلطة التقديرية والسلطة المقيدة) 224
أ-السلطة التقديرية (الاختصاص التقديري) 224
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 226
1-السلطة التقديرية للإدارة 226

2-السلطة المقيدة 227
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 228
ثانيا: الاختصاص المنفرد والاختصاص المشترك 229
أسس أو عناصر قواعد الاختصاص 230
1-الاختصاص الشخصي 231
الاستثناءات الواردة على الاختصاص الشخصي 231
أولا: التفويض الإداري 232
شروط التفويض 232
أ- وجود نص قانوني يرخص بالتفويض 232
ب-صدور قرار التفويض 233
تطبيق على مستوى النصوص التنظيمية 235
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 236
ثانيا: الحلول 238
الحلول بموجب نص قانوني 238
ثالثا: الإنابة 239
2- الاختصاص الموضوعي 240
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 241
3- الاختصاص الزمني 246
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 247
4-الاختصاص المكاني 249
أ-الاختصاص المكاني للسلطات المركزية 249

أمثلة عملية 250
ب-الاختصاص المكاني للسلطات المحلية 251
1-الاختصاص المكاني للوالي 251
2- الاختصاص المكاني لرئيس الشعبي البلدي 252
3-الاختصاص المكاني للمؤسسات العمومية 253
المطلب الثاني: الشكل والإجراءات 253
أولا: أهمية الشكل والإجراءات 253
ثانيا: تعريف الشكل والإجراءات 255
ثالثا: نماذج من الأشكال والإجراءات في القانون الجزائري 256
1- وجوب تسبيب قرار إداري (التعليل مع تطبيق عملي) 256
2- ذكر حيثيات القرار (السياق) 258
3- الختم والتوقيع وتاريخ الصدور ورقم القرار 259
تطبيقات القضاء الإداري في الجزائر بخصوص الأشكال والإجراءات 259
المطلب الثالث: المحل 271
أ-أن يكون القرار مشروعا 271
ب-أن يكون محل القرار ممكنا 272
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 273
المطلب الرابع: السبب 274
تعريف السبب في القرار الإداري وأمثلة من الحالة الواقعية والقانونية 275
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 277
شروط السبب 279

أ-يجب أن يكون السبب مشروعا 280
ب-يجب أن يكون السبب قائما وحالا 280
تسبيب القرارات الإدارية 280
1-تسبيب اختياري للقرار الإداري 281
2-تسبيب اجباري للقرار الإداري 281
تسبيب القرارات الإدارية ضمانة أساسية تحفظ حقوق وحريات الأفراد 282
تسبيب القرارات الإدارية يساهم في تحسين علاقة المواطن بالإدارة 284
تسبيب القرارات الإدارية يساعد القضاء في بسط رقابته على الإدارة 284
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 284
المطلب الخامس: الغاية (الهدف) 286
المقصود بالغاية 286
الإطار الدستوري والقانوني العام لأداء العمل الإداري 289
أ-الإطار الدستوري 289
ب-الإطار التنظيمي 290
آثار الخروج عن هذا الهدف 291
أ-الإلغاء الإداري للقرار 291
ب-الإلغاء القضائي للقرار 291
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 292
المبحث السادس: نفاذ لقرار الإداري وتنفيذه 294
المطلب الأول: نفاذ القرار الإداري في مواجهة الإدارة 294
أ-القرار الفردي 296

تطور إجرائي ملحوظ حمله القانون 08-09 297
ب-القرار التنظيمي 298
المطلب الثاني: نفاذ القرارات الإدارية في حق الأفراد 301
الفرع الأول: سريان القرار الإداري بأثر مباشر 302
1-النشـــــــر 302
أمثلة من القانون الجزائري 306
2-التبليغ 307
أ-الإعلان أو التبليغ بواسطة البريد (الإرسال) 308
ب-التبليغ بواسطة الفاكس 309
ج-التبليغ عن طريق الاستلام 310
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 311
أ-طريقة العلم بالقرار الإداري الفردي (وجوب التبليغ) 311
ب-وسيلة التبليغ (التبليغ الرسمي) 312
ج-العلم اليقيني 314
المقصود بالعلم اليقيني 314
شروط تطبيق نظرية العلم اليقيني 314
1-أن يحصل العلم بغير النشر أو التبليغ 315
2-أن يكون علم المعني بالقرار قطعيا لا ظنيا 315
3-أن يشمل العلم بالقرار جميع أجزاءه وعناصره 315
موقف القضاء الإداري الجزائري 316
1-موقف الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا سابقا 316

2-موقف مجلس الدولة من نظرية العلم اليقيني 317
الفرع الثاني: سريان القرار الإداري بأثر رجعي 319
مفهوم سريان القرار الإداري بأثر رجعي 319
الإطار الدستوري 319
الاستثناءات الواردة على مبدأ سريان القرار الإداري بأثر رجعي 321
1-حالة صدور قرارات إدارية تنفيذا لقرارات قضائية 321
2-حالة إصدار قرارات إدارية مفسرة 322
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 322
المطلب الثالث: تنفيذ القرار الإداري 323
الفرع الأول: تنفيذ القرار الإداري بواسطة الإدارة 325
الأصل هو التنفيذ الاختياري للقرار 325
الاستثناء التنفيذ الجبري للقرار 325
شروط التنفيذ الجبري للقرارات الإدارية 326
1-مشروعية التنفيذ الجبري 326
2-أن يمتنع الفرد عن التنفيذ إراديا أو اختياريا 327
3-أن تلتزم الإدارة حدود التنفيذ الجبري 327
الحماية الجزائية للقرارات الإدارية 327
الفرع الثاني: التنفيذ عن طريق القضاء 328
أ-الدعوى العمومية (الجزائية) 328
ب-الدعوى المدنية 328
التطبيقات القضائية لمجلس الدولة الجزائري 329

الفرع الثالث: وقف تنفيذ القرار الإداري 330
أولا: وقف التنفيذ بتدخل من الإدارة 330
1-الوقف الصريح 330
2-الوقف الضمني 331
موقف القضاء الإداري الجزائري من توقيف القرار عن طريق الإدارة 331
ثانيا: وقف التنفيذ بتدخل من القضاء 332
المبحث السابع: نهاية القرار الإداري 334
المطلب الأول: نهاية القرارات الإدارية بغير عمل الإدارة 334
1-انتهاء القرار بانتهاء الغرض منه (تحقيق الغرض) 335
2-انتهاء القرار بانتهاء المدة المحددة له 335
3-إنتهاء القرار بزوال الحالة الواقعية 336
4-إنتهاء القرار الإداري بانتهاء الحالة القانونية 336
5-إنتهاء القرار لاستحالة التنفيذ 337
6-إنتهاء القرار بتحقيق الأجل الفاسخ 337
7-إنتهاء القرار الإداري بحكم أو قرار قضائي 337
المطلب الثاني: نهاية القرارات الإدارية بعمل من جانب الإدارة 338
أولا: سحب القرارات الإدارية 339
1-سحب القرارات المشروعة 339
2-سحب القرارات غير مشروعية 343
المدة المحددة للسحب 345
الاستثناءات الواردة على قيد لمدة (مدة السحب) 346

1-القرار المنعدم 346
التمييز بين القرار المنعدم والقرار الباطل 346
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري للقرار المنعدم 347
2-القرار المبني على غش أو تدليس 348
3-القرارات الإدارية التي لم تنشر أو تعلن 349
4-سحب القرارات الإدارية تنفيذا للقانون 349
شروط السحب 350
1-يجب أن يكون القرار محل السحب غير مشروع 350
2-يجب ممارسة سلطة السحب خلال مدة معينة 350
3-أن تتم عملية السحب من قبل السلطة المختصة 351
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري 351
-مدة السحب المقررة في القانون الجزائري 354
ثانيا الإلغاء الإداري للقرارات الإدارية 354
1-إلغاء القرارات اللائحية أو التنظيمية 355
2-الغاء القرارات الفردية 356
أ-القرارات المؤقتة 356
ب-القرارات السلبية بالرفض 357
فهرس الموضوعات 358